كركوك تبني ٥٠٠ مدرسة وتتخلص من المدارس الطينية العام المقبل

أعلنت محافظة كركوك امس الخميس، عن بناء ٥٠٠ مدرسة في عموم مناطق المحافظة منذ عام ٢٠٠٦، مؤكدة عزمها على التخلص من المدارس الطينية في العام المقبل.
وتسعى وزارة التربية الاتحادية إلى القضاء على المدارس الطينية في كافة محافظات العراق، إذ رسمت خطة لبناء المدارس الحديثة ضمن منحة البنك الدولي لبناء المدارس البالغة ١٠٠ مليون دولار.
وكانت تربية محافظة كركوك أعلنت في أواخر العام الماضي أن المدارس الطينية المتبقية في المحافظة يبلغ عددها ٣٩ مدرسة موزعة في مناطق متفرقة.

كركوك /المدى

وقالت فوزية أوانيس معاونة مدير تربية كركوك لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إنه "منذ بداية العام ٢٠٠٦ ولحد الآن تم بناء نحو ٥٠٠ مدرسة في محافظة كركوك حيث شمل البناء الأقضية والنواحي أيضا".
وأعلنت مديرية تربية كركوك في شباط الماضي عن بناء ٢٩ مدرسة حديثة في كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها ضمن حملة القضاء على المدارس الطينية بشكل نهائي.
وأضافت اوانيس ان "قسما من المدارس تم بناؤها عن طريق مبالغ تنمية الأقاليم وقسم منها على ميزانية الخطة الاستثمارية لوزارة التربية وقسم آخر تم بناؤها عن طريق قوات التحالف وقسم آخر عن طريق بعض المنظمات المدنية".
وأشارت إلى ان "هناك مدارس بنيت بكلفة ١,٥ مليار دينار وأخرى بـ ٧٠٠ مليون دينار والحقيقة المبالغ عالية جدا ولا أستطيع أن أحدد مبالغ المدارس الـ ٥٠٠ إجمالا".
وكان وزير التربية محمد تميم قد قال في وقت سابق على هامش جولة تفقدية شملت مقر المديرية العامة لتربية كركوك وعدد من مدارس المحافظة إن "الوزارة تسعى للقضاء على المدارس الطينية في كافة محافظات العراق".
وأضاف "لدينا خطة إستراتيجية لبناء عشرات المدارس الحديثة ضمن منحة البنك الدولي والتي خصصت في فترة سابقة بمبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار لبناء المدارس"، مشيرا إلى "صعوبة الحصول على تخصيص أراض والتي تحول دون بناء المدارس في المحافظات".
وبالنسبة لمبالغ تنمية الأقاليم قالت اوانيس إنها "تختلف من سنة لأخرى حيث خصص لمديرية تربية كركوك في إحدى السنوات ١٨ مليون دينار و٢٢ في سنة أخرى لذلك لا يوجد مبلغ ثابت بالنسبة لتنمية الأقاليم".
وتابعت تقول "أما بخصوص المدارس الطينية مازال لدينا ٢٨ مدرسة طينية ولكن وزارة التربية أحالتها إلى شركات متعددة من أجل إزالتها يعني في عام ٢٠١٣ ستزول كل المدارس الطينية ولن تبقى أي مدرسة طينية لا في كركوك ولا في الاقضية والنواحي".
يشار إلى أن كركوك الواقعة على بعد ٢٥٥ كم شمال العاصمة بغداد من المحافظات المتنازع عليها بين حكومتي بغداد الاتحادية وإقليم كردستان ويقطنها خليط قومي وديني.
وقال مدير قسم الأبنية المدرسية في تربية كركوك خلف خليل نصيف إن المحافظة تواجه الكثير من المشاكل بسبب ازدواج الدوام، مبينا ان كركوك بحاجة إلى أكثر من ٣٠٠ مدرسة إضافية لحل مشكلة نقص المدارس.
ويعاني العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي من قلة المدارس للمراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، إضافة إلى وجود مئات المدارس الطينية التي تنتشر في الأرياف والمناطق النائية في البلاد، مما دفع بغالبية المدارس الموجودة إلى اعتماد الدوام الثنائي والثلاثي في مسعى "غير مجد" لحل المشكلة.
ويرى استاذ العلوم رشيد جهاد إن كركوك "شهدت طفرة نوعية في بناء المدارس، وان المدارس الطينية الآن اقتصرت على القرى والأرياف، وتخلو المدينة حاليا من أي مدرسة طينية".
وأعلنت المديرية العامة لتربية كركوك مؤخرا عن بناء أربع مدارس جديدة ذات ستة صفوف و١٢ صفاً بكلفة بلغت نحو مليار و٢٣٧ مليون دينار ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام٢٠١١.
وتوزعت المدارس المنجزة على مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها، وقامت ببناء هذه المدارس الملاكات الهندسية العاملة في قسم الأبنية المدرسية التابعة لمديرية تربية كركوك.

تلاميذ عراقيون

وتقول تربية كركوك إن ٥١ مشروعاً آخر قيد الانجاز يتضمن بناء مدارس وأجنحة مدرسية إضافية وينقسم على جميع أنحاء المحافظة.
وقال وكيل وزارة التربية حسنين فاضل معلة إن "ظاهرة المدارس المزدوجة ستنتهي في العراق خلال العام ٢٠١٣".
وأوضح أن "الوزارة أحالت ٧٩٥ مدرسة جديدة للتنفيذ في المحافظات ما سيسهم في حل ظاهرة الدوام المزدوج في العديد من المدارس"، لافتا إلى أن "هنالك غرفة عمليات في الوزارة تجتمع أسبوعيا للوقوف على مستوى انجاز المشاريع".
وأشار قائلا إلى إن "مشروع الـ ٥ آلاف مدرسة سيقضي على ظاهرة المدارس الطينية في المحافظات العراقية في غضون سنوات".
ويقول مسؤولو كركوك إن المحافظة تعاني من مشاكل أخرى أبرزها قلة الصلاحيات الممنوحة للمحافظة والتي تحول دون الكثير من المشاريع في كركوك، لاسيما التابعة للقطاع التربوي.
ويطالب المسؤولون بالدعم الوزاري وحل مشاكل التعليم والتربية، وتحديدا في مسالة التعيينات خاصة وان المحافظة بحاجة إلى درجات وظيفية.
وبدأت الدراسة الكردية في كركوك تزدهر وعليها إقبال كبير بعد سنوات من الحرمان بفعل سياسات النظام السابق والذي حظر بموجبها التعليم باللغة الكردية في إطار التغيير الديمغرافي للمحافظة.
ودعمت حكومة إقليم كردستان على مدى السنوات التي أعقبت سقوط صدام حسين الحركة التربوية في كركوك من خلال كوادر تدريسية على ميزانيتها فضلا عن توفير المستلزمات الدراسية لطلبة المدارس الكرد.

التربية تقرر مساواة رواتب الموظفين الإداريين بالكادر التدريسي

بغداد / المدى

أعلنت لجنة التربية والتعليم البرلمانية، الخميس، أن وزارة التربية وافقت على قرار يقضي بمساواة رواتب الموظفين الإداريين برواتب الكادر التدريسي، مؤكدة أن القرار سيكون ساري المفعول اعتبارا من اليوم (امس) .
وقال رئيس اللجنة عادل شرشاب في مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى البرلمان، وحضرته المدى إن "وزارة التربية أصدرت في العام ٢٠١٠ قرارا يقضي برفع الحيف عن المدرسين والمعلمين من خلال زيادة رواتبهم"، مشيرا إلى أن "الكادر الإداري لم يشمل بتلك الزيادة حينها".
وأضاف شرشاب أن "جهود لجنة التربية البرلمانية تكللت بالنجاح وتمت الموافقة على مساواة رواتب الموظفين الإداريين مع أقرانهم في الكادر التدريسي"، مؤكدا أن "تنفيذ هذا القرار الذي يعتبر انجازا للكادر التربوي التدريسي والإداري، سيتم اعتبارا من الخميس الخامس من نيسان الحالي".
ونظمت نقابة المعلمين العراقيين خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الاعتصامات بهدف رفع مرتبات أفرادها، وقد استجابت وزارة التربية والجهات المعنية لمطالب المعلمين تلك.
وكشفت النقابة، في نيسان من العام الماضي ٢٠١١، عن تضرر نحو ٣٠ ألف معلم ومعلمة جراء عدم تطبيق قرار أمانة رئاسة الوزراء رقم ٩٤ والقاضي برفع التسكين عن مرتبات المعلمين وإطلاق الترفيعات بالنسبة لمنتسبي وزارة التربية أسوة بموظفي الوزارات الأخرى.
وكان مجلس الوزراء العراقي قرر، في (٢ آذار من العام ٢٠١٠) الموافقة على إطلاق ترفيع الموظفين الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولية وصولا إلى الدرجة الأولى وإطلاق ترفيع الموظفين الحاصلين على شهادة الدبلوم وخريجي المعاهد ودور المعلمين وصولا إلى الدرجة الثانية، وإطلاق ترفيع حملة الشهادة الإعدادية وصولا إلى الدرجة الرابعة، ومن ثم إمكانية منح العلاوات السنوية لغاية الدرجة الثالثة دون تغيير العناوين الوظيفية.

مجلس الوزراء يؤكد أن التاسع من نيسان يوم دوام رسمي

بغداد / المدى

أعلن مجلس الوزراء العراقي، الخميس، أن التاسع من نيسان المصادف يوم الاثنين المقبل سيكون يوم دوام رسمي في كافة مؤسسات الدولة.
وذكر بيان صدر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء امس وتلقت المدى نسخة منه، إن "يوم الاثنين المقبل الذي يصادف التاسع من نيسان الحالي سيكون يوم دوام رسمي في مؤسسات الدولة كافة".
وكانت الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري قررت في عام ٢٠٠٦ جعل يوم سقوط نظام صدام في التاسع من نيسان عطلة رسمية لكافة مؤسسات الدولة العراقية استنادا الى اول قرار اتخذه مجلس الحكم في ١٣ تموز ٢٠٠٣، الا ان مجلس الوزراء العراقي قرر في عام ٢٠٠٧ الغاء العطلة الرسمية في هذا اليوم وجعله يوم دوام رسمي.
وسيطرت القوات الامريكية بشكل شبه كامل على العاصمة العراقية بغداد في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ واسقطت تمثال صدام في ساحة الفردوس لتعلن اسقاط نظامه، بعد ثلاثة اسابيع من العملية العسكرية للجيشين الامريكي والبريطاني التي بدأت في التاسع عشر من اذار عام ٢٠٠٣، وخرج صدام بزيه العسكري وهو يزور منطقة الاعظمية بالتزامن مع اسقاط تمثاله، والذي مثل اخر ظهور له قبل اعتقاله من قبل القوات الامريكية نهاية عام ٢٠٠٣.

التعليم تسعى لتوسيع خطة قبول الطلبة في الاختصاصات العلمية للعام الدراسي المقبل

بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نيتها توسيع خطة قبول الطلبة في الجامعات على الاختصاصات العلمية بدءا من العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ .
وقال المدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة خميس الدليمي،في بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه امس الخميس: إن الوزارة وجهت الجامعات بالعمل على زيادة استيعاب الطلبة الخريجين في الدراسة الإعدادية في الاختصاصات العلمية وذلك لحاجة المجتمع ومتطلبات سوق العمل خصوصاً في مجال الطب والهندسة والعلوم الصرفة .
واوضح الدليمي: ان الوزارة أوعزت للجامعات باستكمال الإجراءات والتحضيرات للأقسام العلمية والاستعداد لاستيعاب الطلبة على وفق خطة القبول، والعمل على توفير المستلزمات المادية والمعنوية والبشرية والأجهزة المختبرية والقاعات الدراسية اللازمة لذلك.
وبين الدليمي:ان التعليم العالي يشهد استحداث جامعات علمية تخصصية مثل جامعة سامراء للعلوم الصيدلانية والكيماوية، وجامعة جابر بن حيان الطبية في الكوفة، وجامعة القاسم للعلوم الزراعية والبيطرية وجامعة النفط والغاز في البصرة.

أمانة بغداد : قرب افتتاح أكبر منظومة لإدارة قطاع النفايات في منطقة الشرق الأوسط

بغداد / المدى

شارفت أمانة بغداد على افتتاح اكبر منظومة لإدارة قطاع النفايات في منطقة الشرق الأوسط تضم معملين للفرز بكلفة "١٠٥" مليارات دينار.
وذكر بيان للأمانة تلقت المدى نسخة منه امس الخميس ان" شركة افنان التركية شارفت على انجاز نصب معملين لفرز وتدوير ومعالجة النفايات احدهما في جانب الكرخ والاخر في جانب الرصافة بكلفة [١٠٥] مليارات دينار اللذين يعدان الأكبر في منطقة الشرق الاوسط ".
واضاف ان " أمانة بغداد تسعى من خلال تنفيذ هذين المعملين الى اعادة تدوير النفايات القابلة للتدوير وتحويل الجزء المناسب من النفايات المتبقية الى اسمدة والتخلص من المتبقي منها في مطامر صحية نموذجية لاتؤثر على التربة والمياه الجوفية بالشكل الذي يؤدي الى حماية علمية متكاملة للبيئة ، مشيرة الى ان كل معمل يتألف من [٣] وحدات الاولى لاعادة فرز النفايات والثانية لانتاج السماد العضوي والثالثة خلية طمر نموذجية ".
واوضح البيان ان " شركة اكزيم التركية انجزت [٩] محطات تحويلية ضمن مشروع تبلغ كلفته [٢٦] مليار دينار لتجميع النفايات وكبسها داخل حاويات آمنة مغلقة ونقلها بواسطة آليات تخصصية الى معامل الفرز ".
واشار الى ان " هذه المشاريع سيكون لها اهمية كبيرة في الحفاظ على سلامة البيئة في العاصمة بغداد والتعامل مع النفايات بطرق علمية وفقاً لمامعمول به في دول العالم.

النفايات في بغداد

انطلاق المؤتمر الطبي الدولي الخامس في النجف بمشاركة (٤٠٠) باحث

النجف / المدى

انطلق المؤتمر الطبي الدولي الخامس الذي تنظمه منظمة الأمامية العالمية التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع صحة النجف وكلية الطب جامعة الكوفة ومؤسسة الأنوار النجفية.
وقال منسق اعمال المؤتمر الدكتور رائد محمد رضا في تصريح صحفي امس الخميس: إن المؤتمر كان بمشاركة ٢٠٠ باحث من خارج العراق وأكثر من هذا العدد من داخل العراق وفي المجالات الطبية وعلومها، مبيناً أن الدول المشاركة في المؤتمر هي أمريكا وبريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا وسوريا والسعودية وإيران وباكستان والهند إلى جانب العراق.
وأشار إلى: أن المؤتمر سيشهد إلقاء العديد من المحاضرات حول اخر التطورات الطبية وكذلك ورش عمل تدريبية وتعليمية، لمدة ثلاثة أيام، مع أجراء بعض العمليات الجراحية وتدريب الأطباء العراقيين على اجراء بعض العمليات.
وذكر محمد رضا: أن هذا المؤتمر هو الخامس الذي تعقده المنظمة وقد عقد في دورته السابقة في لندن وقبلها في واشنطن واليوم في النجف، موضحا انه تميز بتنوع الحاضرين وتنوع المعلومات وكثرة عدد المتقدمين للمشاركة في البحوث.

عصابات تطلق أكبر عملية تزوير لتبديل العملة في بغداد

بغداد / المدى

حذر "المركز العالمي للدراسات التنموية" من أن تؤدي عملية حذف الأصفار من الدينار العراقي إلى حالة من الفوضى في الاقتصاد الوطني خاصة وأنها تتم في ظروف أمنية وسياسية صعبة ومعقدة.
وأكد المركز في تقريره الصادر من العاصمة البريطانية لندن أن العراق يعاني في الوقت الراهن من عصابات تزوير العملة التي تعمل ليلاً ونهاراً لطبع الدينار الحالي ومن ثم استبداله في عملية وصفها بأنها ستكون أكبر عملية تزوير في العالم.
وأوضح المركز في تقرير خاص لـ"العربية نت" أن الكتلة النقدية الكبيرة الموجودة اليوم في الأسواق العراقية والتي تقدر بحدود ٣٠ تريليون دينار سوف تزداد بشكل كبير خلال فترة تبديل العملة ذلك أن عصابات التزوير تنتشر في معظم المدن العراقية.
وبحسب التقرير فإنه من الصعب جداً على الحكومة العراقية الحد من نشاطات عصابات تزوير العملة خاصة وأن بعض هذه العصابات نجحت في العام ٢٠٠٣ من سرقة أجهزة طباعة العملة من مؤسسات الدولة وتمكنت من تزوير مبالغ تتجاوز الـ ٥٠ مليار دينار عراقي وتمكنت أيضاً من إيداع قسم منها في بعض المصارف العراقية كما حدث مع أحد المصارف في مدينة البصرة.
وأوضح تقرير "المركز العالمي" أن قسم من هذه العصابات تعمل في دول مجاورة للعراق كإيران وتقوم بإدخال العملات المزورة عبر المهربين أو بطرق تعتبر رسمية كالمبادلات التجارية أو عن طريق استبدالها بالدولار. ويقدر المركز العالمي للدراسات التنموية حجم الاحتياطي النقدي الذي خسره العراق خلال شهر واحد فقط هذا العام بـ ٢ مليار دولار الأمر الذي أدى إلى انخفاض واضح وملحوظ في قيمة الدينار العراقي حيث وصل إلى حدود ١٢٥٠ دينار للدولار الواحد بعد أن قارب ١١٢٠ خلال السنة الماضية ٢٠١١.
و بيّن المركز في تقريره أن كلفة تبديل العملة العراقية سوف تتجاوز الـ ١٥٠ مليون دولار التي تحدثت عنها مصادر حكومية عراقية لتصل إلى قرابة ٢٥٠ مليون دولار ذلك أن كلفة تخزين العملة القديمة وإتلافها واستبدالها وكشف المزور منها سوف تكون أكبر.
ارتفاع التضخم
و توقع تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية ارتفاع التضخم في العراق بشكل ملحوظ خاصة خلال فترة استبدال العملة التي ستتم على مدى سنتين. وأوضح التقرير أن قيمة الدينار العراقي لن تشهد أي ارتفاع أو تغير ذلك أن الهدف من حذف الأصفار هو فقط تسهيل التعاملات النقدية معتبراً أن العمل على رفع قيمة الدينار تستلزم تنويع مصادر الدخل وتخفيض الاستيراد لتقليص العجز التجاري والحد من الاقتراض الخارجي وهو ما عجزت الحكومة العراقية عن تحقيقه خلال السنوات الماضية.
واستغرب المركز العالمي للدراسات التنموية السياسة النقدية والمالية للحكومة العراقية التي تعتمد على السيطرة على البنك المركزي وحصر التعاملات المصرفية في عدد محدود من البنوك ثم التحدث عن حلول لتسهيل المعاملات النقدية. واعتبر تقرير المركز أن دعم الدينار العراقي يأتي من الاهتمام بالصناعة المصرفية التي كان يجب أن تولى اهتماماً أكبر خاصة ما يتعلق بدعم المصارف الأهلية لدعم القطاع الخاص بدلاً من انتهاج سياسة غير واضحة المعالم لا تؤدي إلا إلى مزيد من الهدر والفساد المالي والإداري.
وأوصى تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية أن يكون هناك تشريعات وضوابط صارمة تصاحب عملية تبديل العملة العراقية وبشكل يمنع عمليات غسل الاموال التي قد تتم بغطاء رسمي محذراً من الآثار المدمرة نتيجة إغراق السوق العراقية بالعملات المزورة خاصة وأن هذا الأمر يضعف الثقة بالاقتصاد العراقي ويقوض أية فرص مستقبلية في تحقيق التنمية.